

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، ياسر الشبلي
المميز :-

/وكيله المحامي الدكتور

المميز ضده:-

الحق العام

بتاريخ ٢٠١٣/١/٧ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٢/١٢٣٣) تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧
المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة مدة أربع سنوات والرسوم .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار

المطعون فيه لأسباب تتلخص بما يلي:-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى ولم تطبق القانون على الوقائع وإن قرارها غير
معلل تعليل سليم وفيه فساد بالاستدلال.

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما أخذت في شهادة المشتكية رغم وجود
التناقضات الجوهرية بها أذكر منها:-

١- إن المشتكية حضرت من أجل الحصول على عمل حيث ثبت من خلال البيانات
كافة وبما فيها شهادة النيابة العامة أن المتهم لم يطلب فرصة عمل نهائياً ولم

ينشر في أي صحيفة سواء أسبوعية أو يومية مثل الوسيط أو الممتاز أو غيرها.

٢- ثبت لعدالة المحكمة ومن خلال ذكرها في شهادتها أمام عدالة المحكمة أنها التي اتصلت بالمتهم بتاريخ ٢٠١٢/٧/١ وإن المتهم لم يتصل بها.

٣- إن المشتكية لم تقدم الشكوى إلا بعد مرور ثلاثة أيام على الشكوى المزعومة الكيدية ، حيث ذهبت للشركة يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٧/٩ ظهراً وقدمت الشكوى في ٢٠١٢/٧/١١ الأمر الذي يؤكد براءة المتهم مما أسند إليه.

٤- ثبت من خلال بيانات النيابة والدفاع أن مكتب المتهم مفتوح باستمرار وإن مكتبه يتوسط جميع المكاتب وقريب من مكتب السكرتيرة والمراسلة وإن من يمر من أمام مكتب المتهم يشاهد من الذي بالداخل وإن كل كنباية في مكتب المتهم تبعد عن الأخرى حوالي مترين وإن الصور التي أبرزها الدفاع تثبت صحة هذا الكلام.

٥- تذكر المشتكية أنها تبحث عن عمل كون زوجها يسافر كثيراً من أجل التسلية وملء الفراغ وإن مقر شركة الإنجاز شارع وصفي التل فالصدفة أنه كان ينتظرها لإكمال هذه القصة المحبوبة بدون وجه حق مما يؤكد كيدية الشكوى.

٦- إن المشتكية عندما خرجت من مكتب المتهم كانت طبيعية ولم تصرخ حيث يوجد العديد من الموظفين ولو صرخت لسمعها الموظفون جميعاً لطبيعة موقع مكتب المتهم وإن الباب مفتوح الأمر الذي يؤكد عدم صحة الشكوى حيث لم يفعل المتهم مع المشتكية أي فعل مذل للأدب نهائياً وإنه برئ مما أسند إليه.

٧- إن المدة التي مكثتها المشتكية في مكتب المتهم في المرة الأولى حوالي خمسة دقائق والمدة الثانية حوالي ربع ساعة فقط وكان مشغول بالهاتف ودخلت عليه السكرتيرة الشاهدة مرتين وكان يجلس في المرة الأولى على مكتبه والمرة الثانية على الكنباية المقابلة للكنباية التي تجلس عليها المشتكية وإن

المسافة بينهم مترين، وكذلك لم يصدر من المتهم أي فعل ولم يلمس المشتكية نهائياً وأنه برئ مما أسند إليه.

٨- ثبت من البيانات أن المتهم لم يمنع المشتكية من الخروج وإنه كان في وداعها فقط وكان يبعد عنها حوالي المتر وإن المشتكية عندما خرجت كانت طبيعية ولم تصرخ ، كما إن المتهم لم يعرض على المشتكية العودة للشركة عند الساعة الثانية إلا ربع حيث إن الدوام يستمر في الشركة لغاية الثانية والنصف ظهراً.

٩- ثبت للمحكمة أن سلوك المتهم جيد مع الموظفين وأنه يصلي ومنتزوج وقام بأداء فريضة الحج هذا العام والعام الماضي وإنه عندما سألته المشتكية ماذا تعمل اليوم ذكر لها المتهم وبحسن نية أنه معزوم على عرس ابنة صديقه وسوف يذهب مع زوجته وذكر لها أن مكان العرس في نادي الملك حسين فهل يعقل أن يدعها إلى عرس ذاهب إليه مع زوجته؟؟ فهذا أمر لا يصدق ولا يدخل المنطق والعقل ، فكيف يدعوها للذهاب إلى مزرعة في السلط وهو مدعو على عرس الساعة السابعة مساءً؟؟.

١٠- ذكرت المشتكية أنها عندما دخلت عند السكرتيرة حضرت من أجل البحث عن عمل علماً أن السكرتيرة شاهد الدفاع ذكرت أمام عدالة المحكمة أن المشتكية لم تذكر أن نسرين طلبت وظيفة أو أنها تبحث عن وظيفة مما يدل على تناقض أقوالها وكيدية الشكوى، علماً أن المتهم موظف في الشركة ولا يملك حق التوظيف ويحتاج التوظيف إلى قرار مجلس إدارة.

١١- تذكر المشتكية نسرين لدى الشرطة ،، صدفه رن علي الرقم علماً أن المتهم لم يرن عليها وذكرت لدى المدعي العام أنها تتصل على الأرقام الموجودة في الجرايد. ويرجع المحكمة لشهادة المشتكية لدى المحكمة حيث تذكر على الصفحات الرابعة والخامسة لم أذكر له التفاصيل بشكل موسع لأنه بدأ بالانفعال والتعصب بمجرد أن علم ببداية الأمر

وأذكر أنني ذكرت لزوجي أن المتهم تحرش بي وجلس بجانبني على الكنبه ومد يده على فخذي وبعدها قام زوجي بالاتصال مع صديقه يعمل في الشرطة ولا أعرف عمله بالتحديد وذكر له أن هناك مشكلة حصلت وأنا سوف نقدم شكوى وطلب منه صديقه أن ينتظره لحين أن يتصل به مرة أخرى من أجل أن يخبره عن الإجراءات التي يجب أن يقوم بها. وفي اليوم التالي اتصل صديق زوجي بزوجي وأخبره أنه يجب أن نقدم الشكوى في حماية الأسرة وأنا تأخرت بتقديم الشكوى إلى اليوم التالي من الحادثة لأن صديق زوجي الذي يعمل في الأمن العام تأخر على زوجي بإعطائه الإجراءات التي يجب أن يقوم بها لتقديم الشكوى ... وبمناقشة وكيل المتهم للشاهدة أجابت .. لقد أدليت بإفادتي لدى حماية الأسرة ، قدمنا الشكوى بعد يومين من المشكلة لا أذكر بالتحديد التاريخ الذي حصل فيه التحرش من قبل المتهم بي في مكتبه ولكن على ما أذكر أنه كان يوم ٢٠١٢/٧/٩ وحسب ما أذكر كان يوم اثنين وذهبت إلى حماية الأسرة يوم الأربعاء أنا وصلت إلى حماية الأسرة بحدود الساعة التاسعة صباحاً ولكن تم أخذ أقوالي بحدود الساعة الواحدة ظهراً أقوالي لدى حماية الأسرة صحيحة أنا قرأت إعلانات توظيف في جريدتي الوسيط والممتاز لم أجد في جريدتي الوسيط والممتاز أي إعلان طلب موظفين يخص شركة المتهم ، أنا اتصلت بمجموعة أرقام في الجرائد...الزيارة الأولى لمكتب المتهم كانت حوالي الساعة ١٢ قبل الظهر، المتهم قام بتضييفي قهوة في المقابلة الأولى وكان يجلس على مكتبه وكنت أجلس على الكنبه، مكتب السكرتيرة موجود على باب الشركة ومكتب المتهم في الداخل والمسافة حوالي (١٠) أمتار، لا يوجد في الممر سوى مكتب المتهم ويوجد مكاتب أخرى في الداخل ، الممر الذي يوجد فيه مكتب المتهم يؤدي إلى مكاتب داخلية، لم أتجول في مكاتب الشركة ، لم يصدر عن المتهم في المقابلة الأولى أي حديث سيء.

١٢- تذكر المشتكية نسرين لدى الشرطة .. قام بوضع يده على رجلي اليمني وأيده الثانية حضني فيها ومن بعد ذلك دفسته عني وصرت أصرخ عليه، بينما لدى المحكمة ذكرت على الصفحة السادسة من المحضر ... مد يده على فخذي ووضع يده الأخرى على كتفي وكان باب مكتبه مفتوح ولم يلامس فخذ المتهم فخذي .. وتتابع لدى المحكمة على الصفحة الخامسة ... المتهم وضع يده على

فخذي من فوق الملابس ومباشرة قمت بإبعاده عني، المتهم وضع يده على أعلى فخذي ولكن لم يشد على فخذي وأنا ابتعدت عنه فوراً ، عندما خرجت من مكتب المتهم بعد أن تحرش بي شاهدت موظفين وأنا خارجه ولكن لم أدقق فيهم ولا أعرف إذا كانت السكرتيرة موجودة أم لا، اتصلت بزوجي أثناء وجودي في مكتب المدعوة تمارا في الطابق الأول، زوجي تاجر وصاحب شركة إنجاز على دوار الواحة، لا أعرف اسم الشرطي صديق زوجي ولا أعرف رتبته، بعد أن أخبرت زوجي في المنزل بما حصل معي كان زوجي يرغب بالتوجه إلى المركز الأمني للتقدم بالشكوى ولكنه اتصل بصديقه لسؤاله عن الإجراءات فطلب منه صديقه أن لا يتصرف حتى يسأل له ويرد له الجواب... أنا صرخت في مكتب المتهم وعندما خرجت من مكتبه كنت أصرح ... وبمناقشة المدعي العام للشاهدة أجاب... لم يلامس فخذ المتهم فخذي.

١٣- تذكر المشتكية في أقوالها الشرطة أنها تبحث عن عمل للتسلية وإن عند زوجها شركة إنجاز. السؤال هنا لماذا لم تعمل في شركة زوجها وتدير أعماله في غيابه كونه يسافر كثيراً فهذا دليل للمحكمة أن شكوى المشتكية كيدية ولا أساس ولا صحة لها.

١٤- لو كانت شكواها صحيحة لقدمت الشكوى مباشرة فور خروجها من الشركة حيث ذهبت في ٢٠١٢/٧/٩ وقدمت الشكوى الكيدية في ٢٠١٢/٧/١١، ولم تخبر زوجها إلا فيما بعد وقاموا بسؤال صديق لهم وهو عميد بالأمن العام ماذا يفعلوا؟ ولم يرد الجواب لهم إلا في اليوم الثاني علماً أن مثل هذه المواضيع يعرفها أي إنسان أي إنسان يقع عليه اعتداء يذهب فوراً للمركز الأمني أو إلى حماية الأسرة وخاصة أن صديقهم العميد يعرف أكثر من غيره وباستطاعته جوابهم فوراً الذهاب إلى حماية الأسرة ولا يستغرق ذلك يوم كامل للرد عليهم فهذا يؤكد لعدالتكم أن شكواها كيدية ولا أساس ولا صحة لها وأن المتهم برئ مما أسند إليه.

١٥- لدى الشرطة تذكر المشتكية أنها تبحث عن عمل في الوسيط والممتاز ... بينما لدى المدعي العام ذكرت ... قبل أسبوعين كنت أبحث عن عمل في

الصحف اليومية، حيث تلاحظ عدالتكم أن الوسيط ليست يومية بل مجلة أسبوعية.

١٦- تذكر المشتكية أن المتهم عرض عليها راتب (٦٠٠) دينار علماً أن أعلى راتب في الشركة لا يتجاوز (٣٥٠) ديناراً علماً أنهم ليس بحاجة إلى الموظفين.

١٧- لو كانت شكواها صحيحة لأحضرت الشاهدة التي ذكرتها في شهادتها وتدعي تمارا الأمر الذي يؤكد على كيدية هذه الشكوى والهدف منها الإضرار بالمتهم وبسمعه .

١٨- إن قول المشتكية أنها صرخت ودفشت المتهم فهذا غير صحيح حيث أثبتت البينة الدفاعية أنه لو صرخ أي شخص لسمعه الموجودين جميعاً علماً أن مكتب المتهم يتوسط مكاتب الشركة جميعها ومكتبه مفتوح باستمرار ومن يمر من أمام مكتبه يشاهد من بالداخل جميعاً الأمر الذي يؤكد كيدية الشكوى وإن المتهم برئ مما أسند إليه.

١٩- إن المشتكية نسرين ذكرت في شهادتها أنها ذكرت للسكرتيرة إنها حضرت من أجل مقابلة للعمل لدى الشركة علماً أن الشاهدة وهي السكرتيرة ذكرت في شهادتها أن المشتكية لم تطلب أي عمل نهائياً مما يدل على عدم صحة شكواها وكيديتها.

٢٠- تذكر المشتكية أنه صار بيني وبين المتهم عدة اتصالات ، لماذا تتصل به؟ ولماذا لم يمنعها زوجها من الاتصال ؟ فهذا دليل على أن المشتكية غير صادقة في شكواها وهدفها الابتزاز المادي فقط.

٢١- إن ما ذكرته المشتكية أنها مكثت نصف ساعة في مكتب المتهم فهذا غير صحيح حيث إنها جلست حوالي ربع ساعة فقط ودخلت السكرتيرة مرتين وكان يتحدث بالهاتف وعندما رجعت شاهدته يجلس على الكنباية مقابل المشتكية وأثبتت البينات الدفاعية والصور الفوتوغرافية أن المسافة بين الكنبايتين حوالي مرتين.

٢٢- إن القضية تخطيط بين المشتكية وزوجها ضد المتهم بدون وجه حق. وكان على المحكمة استبعاد شهادة المشتكية وإعلان براءة المتهم (المميز) مما أسند إليه.

٢٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما أخذت في شهادة زوج المشتكية شاهد النيابة علماً أنه يوجد العديد من التناقضات .

٢٤- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما أخذت بما ورد في الرسالة حيث لم يعتذر المتهم (المميز) عن أي فعل قام به كونه لم يحم بأي فعل بل اعتذر على سوء فهمها لكلامه قط وأنها غضبت على تفكيره أن صح ذلك ولم تغضب على أي فعل بقولها .. أنا ما بعرف كيف الناس بتفكر؟؟ وهل يحاسب الشخص على تفكيره.

٢٥- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما لم تأخذ بالبيئة الدفاعية التي جاءت متساندة ومؤيدة لبعضها البعض لدحض بيئة النيابة ولم تتطرق في قرارها المميز للبيئة الدفاعية بدون وجه حق الأمر الذي يعيب قرارها.

٢٦- إن هذه القضية يكتنفها الشك والغموض والكيدية وإن الأحكام الجزائية كما هو مستقر فقهاً وقانوناً تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والتخمين وإن محكمة الجنايات الكبرى لم تطبق هذه القاعدة الفقهية وما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز في العديد من قراراتها.

٢٧- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المميز عندما ذكرت:-

١- إن المشتكية خرجت وهي تبكي وتصرخ بينما في إفادة المشتكية لم تذكر أنها خرجت تبكي وتصرخ وكذلك في إفادة السكرتيرة ذكرت بأنها لم تكن تصرخ ولا تبكي عند مغادرتها الشركة.

٢- دخول المراسلة مرتين ودخول السكرتيرة مرتين ومرور الموظف ايمن أمام المكتب ذهاباً وإياباً خلال وجود المشتكية في المكتب لمدة ربع ساعة تقريباً ، المدة الزمنية بين دخول الموظفات تقريباً كل ٣-٥ دقائق وكذلك مرور الموظف

هذا دليل على أن الفترة الزمنية لم تكن حتى تسمح للمميز أن يفعل أي تحرش بالمشتكية مع إفادة الشهود بمكان جلوسه وجلوس المشتكية وقبل ذلك التكلم بالهاتف من على مكتبه لبضعة دقائق.

٣- هل يعقل أن يقوم المميز بالتحرش بالمشتكية بوجود موظفي الشركة داخل الشركة مع تحركهم المستمر والمرور من أمام المكتب باستمرار؟؟.

٤- نص الرسالة النصية كما ذكرها المميز هو (والله العظيم أنتي فهمتي كلامي غلط الله يسامحك) وهذا دليل على انه كان يقصد كلام وليس فعل.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وردة وموضوعاً.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٢/٨٨٣) تاريخ ٢٤/٧/٢٠١٢ قد أحالت المتهم:-

ليحاكم لدى تلك المحكمة بتهمة:-
هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات.

وقدمت ساقط النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه

للمتهم تمثلت بما يلي :-

بأن المجني عليها البالغة من العمر ٢٨ سنة كانت تبحث عن عمل وأثناء بحثها عن العمل تعرفت على المشتكى عليه الذي عرف عن نفسه بأنه مدير الشركة الاستثمارية للمغتربين الأردنيين الواقع مركزها في العبدلي ولدى مراجعتها لموقع الشركة قابلت المشتكى عليه الذي طلب منها مراجعته مرة أخرى وعند عودتها لمقابلته جلس معها في احدي مكاتب الشركة ثم أثناء الحديث انتقل إلى الجلوس بجانبها وبدأ يغازلها ووضع يده على فخذيها

وحاول ضمها ولا مست يده رقبته عند ذلك نهضت المجني عليها وغادرت المكان مسرعة وهي تبكي وتصرخ وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشـرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بينات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:-

ثبت للمحكمة أن واقعة هذه الدعوى كما استخلصتها واقتضت بها تتلخص في أنه أوائل الشهر السابع من هذا العام ٢٠١٢ وأثناء كانت المجني عليها تبحث عن عمل عن طريق الاتصال بأرقام الهواتف المنشورة في إعلانات الصحف تعرفت على المتهم حيث أخبرها الأخير بأنه يعمل مديراً عاماً لإحدى الشركات ووعدا بتعيينها في تلك الشركة وطلب منها الحضور إليه لمقابلته، وبالفعل ذهبت المجني عليها إلى الشركة وقابلت المتهم ثم طلب منها الأخير الانصراف ووعدا بأنه سيتصل بها في وقت لاحق، وبعد حوالي أسبوع اتصل المتهم بالمجني عليها وطلب منها أن تحضر إليه في مكتبه بالشركة لمقابلته مرة ثانية وبالفعل ذهبت المجني عليها إلى الشركة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٩ وقابلت المتهم في مكتبه وأخبرها بأنه سوف يعينها بوظيفة في قسم العلاقات العامة بالشركة وبراتب ستمئة دينار ثم خرج المتهم من خلف مكتبه وجلس على مقعد مقابل للمقعد الذي تجلس عليه المجني عليها وبدأ يوجه لها عبارات الغزل ثم عرض عليها أن تغادر الشركة وتعود إليه بعد انتهاء الدوام ومغادرة الموظفين ثم جلس المتهم بجانب المجني عليها على المقعد ذاته وعرض عليها أن يصطحبها معه إلى مزرعته الكائنة في السلط وبأن ترافقه في مساء اليوم ذاته إلى حفلة عرس وبعدها اقترب المتهم من المجني عليها والتصق الجانب الأيمن من جسمها بالجانب الأيسر من جسمه ووضع يده اليسرى على كتفها في حين وضع يده اليمنى على فخذاها الأيمن من فوق البنطلون وقال لها (أنا بدي إياكي) فقامت المجني عليها بدفعه عنها وبدأت بالصراخ بصوت عالي ووجهت كلامها للمتهم بقولها (انتو بتفكروا كل بنات الناس نفس الشي ... بتفكروا بنات الناس لعبة) وخرجت المجني عليها على الفور من مكتب المتهم ولحق بها الأخير وكان يحاول تهدئتها وعندما حاولت المجني عليها الصعود بالمصعد وقف المتهم على باب المصعد ومنعها من الدخول فاضطرت إلى الخروج عن طريق الدرج واتصلت بزوجها الشاهد حيث حضر واصطحبها إلى المنزل وأخبرته بما حصل معها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة سالفة الذكر وتوصلت إلى الآتي:-

إن الأفعال المادية التي أقدم عليها المتهم تجاه المجني عليها تاريخ الحادثة من حيث جلوسه إلى جانبها أثناء تواجدها في مكتبه

عنها وتخدش عاطفة الحياء العرضي لديها حتى تقوم أركان جنائية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات، وفيما عدا ذلك فإنها قد تشكل عناصر وأركان جرم آخر، بمعنى إذا اقتصر أفعال المتهم إلى الاستطالة إلى ما دون العورات فإن ذلك لا يشكل جنائية هناك العرض بالمعنى المشار إليه آنفاً وإن كان ذلك يشكل جرماً آخر ، سيما وأن المتهم على ضوء وقائع الدعوى لم يتمكن من إتمام فعلته لأسباب خارجه عن إرادته بسبب مغادرة المجني عليها المكان فوراً، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الأفعال المادية التي قارفها المتهم تجاه المجني عليها من حيث وضع يده اليسرى على كتف المجني عليها ، ووضع يده اليمنى على فخذهما من فوق البنطلون لا تشكل أفعال تخدش عاطفة الحياء العرضي على النحو الوارد في المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وإن كانت تشكل وبالتطبيق القانوني الشروع الناقص بهتك العرض بحدود المادتين (٢٩٦ و ٢٦٨) من قانون العقوبات كون المتهم بدأ في الأعمال التحضيرية والتنفيذ إلا أنه لم يتمكن من إتمام فعلته لأسباب خارجه عن إرادته ، وعليه كان على المحكمة أن تقوم بوزن البينة بشكل سليم وتنزل على وقائع الدعوى التطبيق القانوني الصحيح ، وحيث لم تفعل فإن حكمها والحالة هذه يكون مستوجباً للنقض لورود هذا السبب عليه.

لذا ودون الحاجة للتعرض لباقي أسباب الطعن نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ ذي القعدة سنة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٩/٩/٢٠١٣م

عضو عضو القاضى المترئس

عضو عضو

رئيس الديوان

دق

س.أ